

«كوبونات» غذاء لغزة بدل الأموال

لإذاعة الجيش الإسرائيلي «الأموال القطرية لغزة لن ترسل في حقائب ملوثة بالدولارات ينتهي بها المطاف عند حماس، حيث تستولي على جزء كبير منها لها ومسؤوليها».

وأشار بارليف إلى أن بينيت يقترح «البدء حيث يكون ما سيتم إدخاله، في معظمه، عبارة عن قسائم طعام أو قسائم مساعدات إنسانية، وليس مبالغ نقدية يمكن أن يتم الحصول عليها لاستغلالها في تطوير أسلحة تستخدم ضد دولة إسرائيل».



رئيس الوزراء نفتالي بينيت مع إرسال قسائم بمساعدات إنسانية لغزة بدل مبالغ مالية

وكانت قطر أعلنت في مايو الماضي عن اعترافها دفع 500 مليون دولار لغزة، ولكن لا يعرف بعد موقفها من القرار الإسرائيلي المستجد.

وقال مسؤول فلسطيني «لم يتم الانتهاء من أي شيء حتى الآن».

وقال بارليف إن الألية المقترحة للمساعدات يجب أن تدار من خلال الأمم المتحدة، ولم يستبعد استمرار وصول منح من قطر، وأثار احتمال أن يقدم الاتحاد الأوروبي أيضا مساعدات.

وأضاف «في حالة وجود آلية كهذه لا أشك في أن إسرائيل ستساعد في تحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة».

ويؤيد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى إسرائيل في ضرورة عدم إشراف حماس على المساعدات الإنسانية أو ملف الإعمار.

غزة - يواجه الغزيون ظروفًا صعبة في ظل انسداد أفق إعادة الإعمار وتعثر مرور المساعدات على ضوء الشروط والشروط المضادة بين حركة حماس التي تسيطر على القطاع وإسرائيل.

وتسعى الحكومة الإسرائيلية لتجنب أي انتقادات دولية جراء الوضع المتأزم داخل القطاع، مع الأخذ بالاعتبار عدم تمكن حماس من استغلال المساعدات.

وقال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي الثلاثاء إن إسرائيل تريد توزيع المساعدات الأجنبية إلى غزة من خلال نظام قسائم لضمان عدم استخدام التبرعات في دعم حماس وتعزيز ترسانتها المسلحة.

وحددت وكالات الإغاثة الإنسانية تكاليف عملية إعادة الإعمار في القطاع الفقير بنحو 500 مليون دولار بعد جولة من القتال عبر الحدود مع إسرائيل في مايو الماضي استمرت 11 يوما.

وبعد حرب عام 2014 ساهمت قطر بأكثر من مليار دولار سواء لإقامة مساكن ومشاريع أخرى في غزة، أو في صورة مبالغ نقدية وصلت إلى حماس عن طريق إسرائيل، لكن بعد الحرب الأخيرة ظهرت معطيات على أن تلك الأموال تم استخدامها في غير موضعها ولقائده تحسين ترسانة الحركة العسكرية.

وسبق وأن صرح مسؤولون إسرائيليون بأن السماح بتدفق الأموال القطرية إلى حماس كان خطأ استراتيجيا.

وقال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عومر بارليف إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد نفتالي بينيت يريد تغيير هذه السياسة، وأوضح بارليف

المغتربون الأردنيون رافد اقتصادي مغيب سياسيا

تمكين المغتربين من المشاركة في الاقتراع مقياس لجدية الإصلاحات



المغتربون: التصويت حق لكل مواطن

وإضافة إلى الدور المحوري الذي يلعبه المغتربون الأردنيون من الناحية الاقتصادية فإن المغتربين الأردنيين قد يلعبون دورا سياسيا كبيرا سيشكل إضافة نوعية لمسيرة الوطن وإنجازاته إذا ما احتوى القانون الجديد تعديلا يسمح بالتصويت في بلدان

«الغربة».

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية فادي المجالي أن مباشرة المغتربين الأردنيين لحقهم بالانتخاب ستندرج في إطار تمكينهم من مباشرة أحد حقوقهم الدستورية ليعزز لديهم الإحساس بالمواطنة وتحمل مسؤولياتهم تجاه الوطن.

وأكد المجالي أن التجارب التي عاشها المغترب الأردني على امتداد عقود من الزمن وإطلاقه على تجارب دول مختلفة واختلاطه بثقافات عديدة قد عززت لديه ثقافة الإنتاج واختيار الأفضل والأنسب بغض النظر عن الأسماء وصلات القرين، وهذا ما سيدفع المغترب الأردني في الغالب للانتخاب على أساس الكفاءة والبرامج، الأمر الذي سينعكس حتما على مخرجات المجلس ونوعية النواب.

وأضاف «وبالنظر إلى أعداد المغتربين التي تجاوزت حوالي مليون ومئتي ألف مغترب وعند قياس هذا العدد بمجموع أعداد من يحق لهم الانتخاب، فإننا سنحصل على نتيجة تزيد على العشرة في المئة من التغيير في مخرجات العملية الانتخابية وهي نسبة جيدة في إطار السعي للوصول إلى نواب أمة ينتخبون على أساس الكفاءة والصلحة وليس على أساس صلة الدم والقرين».

وشدد المجالي على أن السماح للمغتربين الأردنيين بممارسة حقهم الدستوري بالانتخاب سيد من تفاقم مشكلة انخفاض نسبة التصويت والاضطرار دائما لتعديل فقراتها، وهي مشكلة عانت منها الحكومات التي تعاقبت على إدارة العملية الانتخابية.

وشهدت الانتخابات السابقة التي جرت في نوفمبر الماضي عزوفا كبيرا من قبل الناخبين البعض عزوه لتأثيرات جائحة كورونا، فيما يؤكد النشطاء بأن السبب الأساسي هو فقدان الثقة في أن تفرز صناديق الاقتراع أي تغيير، حيث أن طبقة العشائري والمسؤولين السابقين سيحققون الكتلة المهيمنة، بغض النظر عن المشاركة.

ويرى متابعون أن مسألة تمكين المغتربين من حقهم في التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية ستكون أحد المقاييس لدى جديفة السلطة في السير قدما في تحقيق الإصلاح السياسي المنشود.

وينظر كثيرون إلى هذه التبريرات بأنها مفتعلة وغير مقنعة، وأن الموقف الرسمي المتحفظ على مشاركة المغتربين هو سياسي بامتياز في علاقة بتوجهات الكتلة الأكبر من هؤلاء، التي لا نصب في صالح المؤسسة الرسمية وما تديره.

ويشير مراقبون إلى أن المغتربين الأردنيين كما غيرهم متحررون بشكل كبير من القيود المكانية والعشائرية التي تسيطر العملية الانتخابية، وأن أصوات معظمهم ستكون متجهة لصالح رؤى وبرامج وليس لارتباطات ضيقة، وهذه أحد الأسباب التي تجعل البعض في سلطة القرار غير متحمسين لمشاركتهم في الحياة السياسية.

ويرى الكثير من المغتربين أن الفرصة مواتية حاليا لتصويب أوضاعهم وتمكينهم من حقوقهم السياسية وأبسطها اختيار ممثلهم في الانتخابات التشريعية، وقد بدأ البعض منهم يتحرك اليوم ويضغط بهذا الشأن.

وطالبت جمعية سيدات رجال الأعمال الأردنيين المغتربين بأن يشمل قانون الانتخابات تعديلا يسمح للمغتربين بالاقتراع والمشاركة في العملية الانتخابية من دول الغربة.

وقالت الجمعية في رسالة وجهتها لرئيس اللجنة الملكية سمير زيد الرفاعي «إن قانون الانتخاب أحد أبرز محاور المظلمة السياسية،

واعتبر أن تمكين المغترب الأردني من المشاركة السياسية في بلاده قرار يتطلب الجراءة دون تعقيدات حيث أنه يضاعف المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية فضلا عن كون المغتربين يمثلون احتياطا استراتيجيا بالنسبة إلى المملكة.

ويقدر عدد المغتربين الأردنيين حسب إحصائيات رسمية بأكثر من مليون شخص موزعين على حوالي 70 دولة. ويوجد 79.5 في المئة منهم في دول الخليج العربي و11 في المئة في الولايات المتحدة وكندا و4.3 في المئة في أوروبا، فيما البقية موزعون على الدول الأخرى.

وحرم المغتربون الأردنيون من المشاركة في الاقتراع منذ «التحول الديمقراطي» في العام 1989، وشهدت السنوات الماضية تصاعد الجدل بشأن أحقية المغترب في التصويت بيد أن جهات داخل الدولة أبدت تحفظا على المسألة بذرائع مختلفة من بينها أن هذه العملية مكلفة جدا، وأن هناك صعوبات لوجستية في علاقة بوجود الأردنيين في 173 دولة في حين أن للمملكة سفارات في 52 دولة فقط حول العالم.

وهناك من ذهب في تبرير عدم تمكين المغتربين من حقهم في الانتخاب بأن اختيار الدول التي توضع فيها صناديق انتخابات قد يكون مدخلا لآليات دبلوماسية بتوجيه التهم للحكومة بأنها اختارت هذه الدولة واستثنت الأخرى.

فتحت العملية الإصلاحية الجارية في الأردن باب الأمل بالنسبة إلى الآلاف من المغتربين لتمكينهم من أبسط حقوقهم السياسية، بعد عقود طويلة من التهميش. وتضغط الجالية الأردنية اليوم على لجنة تحديث المنظومة السياسية لتضمين بند في قانون الانتخاب الجديد ينص على حقهم في ممارسة دورهم الانتخابي.

عمان - يامل المغتربون الذين يشكلون نحو 10 في المئة من النسيج المجتمعي الأردني في أن تأخذ اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الاعتبار حقهم في المشاركة في العملية الانتخابية، خلال إعدادها لقانون انتخابي جديد.

ولطالما انتقد المغتربون عملية تهميشهم ومصادرة أبسط حقوقهم السياسية كالمشاركة في عملية الاقتراع، رغم أنهم يمثلون أحد روافد الاقتصاد الأردني سواء من خلال التحويلات أو المشاريع القائمة داخل المملكة.

ووسعت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن مؤخرا من دائرة نقاشاتها لوضع تصور جديد بشأن قانون انتخابي عصري يقطع مع القوانين السابقة التي أنتجت مجالس نيابية هشة وضعيفة، أدت إلى تغول السلطة التنفيذية.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أصدر أمرا بتشكيل هذه اللجنة في يونيو الماضي، وتتركز أهدافها على وضع قانوني أحزاب وانتخابات جديد، لخلق ديناميكية على مستوى الفعل السياسي داخل المملكة، في استجابة لمطالب شرائح واسعة داخل المجتمع الأردني، تنشأ التغيير.

المغتربون الأردنيون في معظمهم متحررون من القيود المكانية والعشائرية التي تسيطر العملية الانتخابية داخل المملكة

وبدأت اللجنة في جسس نبض الفعاليات المجتمعية والسياسية غير المنغلة داخلها، بشأن شكل النظام الانتخابي المقبل، بيد أنها إلى الآن لم تظهر أي نية لإشراك الجالية الأردنية، رغم إثارة بعض الأصوات في داخلها لهذا الموضوع، على غرار العضو محمد صقر.

وقال صقر خلال مداخلة له في اللجنة إنه «لم يعد من اللائق أن تبقى شرائح المغتربين خارج صناديق الاقتراع»، مطالبيا بتوفير ضمانات تسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة ترشيحا واقتراعا.

المتحور الهندي يثير مخاوف الأردنيين من عودة الإغلاق

إلى هذا الرقم حتى نعود إلى التعليم الوجاهي، وهذه رسالة للجميع، نريد أن نعيد أبنائنا إلى المدارس، ورجاء أقبلا على المطاعيم (اللقاحات)».

وعلى الأردن في مارس الماضي التعليم الوجاهي بالمدارس للمرة الثالثة، وتوجه للتعلم عن بعد لمواجهة انتشار الفيروس.

ومن شأن ارتفاع عدد الإصابات أن يجف الأردنيين على تلقي اللقاح، حيث أن معظمهم لم يعودوا قادرين نفسيا واقتصاديا واجتماعيا على تحمل المزيد من الإغلاقات.

وسجل الأردن الثلاثاء 12 وفاة و601 إصابة جديدة بكورونا المستجد، ليرتفع الإجمالي إلى 9855 وفاة و758291 إصابة.

وأشار إلى أن «المتحور الهندي من الفيروس (الذي يوصف بأنه الأشد عدوى) هو السائد في الأردن، وأكثر من 80 في المئة من الإصابات في العاصمة (عمان) من هذا المتحور».

واعتبر الوزير أن «أخذ المطعوم (اللقاح) هو وسيلتنا لتجنب تفشي الفيروس من جديد». وحول معدلات التطعيم ضد كورونا في المملكة قال الهوارى «أرقامنا جيدة، لكن نريد أن نصل إلى 4.5 مليون جرعة من لقاح كورونا بحلول الأول من سبتمبر (بداية العام الدراسي الجديد)، وإذا استمر الحال كالواقع الذي نشهده (عزوف الكثير من المواطنين عن تلقي اللقاح) لن نصل إلى هذا الرقم».

واستدرك قائلا «تريد الوصول

عمان - حذّر وزير الصحة الأردني فراس الهوارى الثلاثاء من تفش جديد لفيروس كورونا في بلاده، مشيرًا إلى أن المتحور الهندي للفيروس بات السائد في الإصابات المسجلة مؤخرا.

وشهدت المملكة الفترة الماضية انفرجة وبائية، ما سمح بتقليص القيود الصحية وعودة الحياة إلى طبيعتها.

وقال الهوارى، خلال تفقده أحد المستشفيات الميدانية في العاصمة عمان، إن الارتفاع في وتيرة النتائج الإيجابية للفحوص الخاصة بالكشف عن كورونا «يدق ناقوس الخطر ويضعنا في قلق حقيقي حيال احتمالية إعادة تفشي الوباء من جديد».

تركيا تستعيز عن نصر الحريري بوجه عشائري لقيادة الائتلاف السوري

شمال شرقي سوريا لا يخلو أيضا من غايات سياسية، حيث تراهن عليه أنقرة لاستقطاب عشائر هذه المحافظة في معرض معركتها الملتهبة مع الأكراد.

والمسلط من مواليد الحسكة عام 1959، وحاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية، وأتم دراسته في الولايات المتحدة، كما عمل باحثا في «مركز الخليج للأبحاث» (غير حكومي)، وكان عضوا في الهيئة العليا للمفاوضات وناطقا باسمها في محادثات جنيف التي جرت بين النظام والمعارضة بين عامي 2016 و2017.

وأشارت مصادر لموقع الجسر إلى أن تركيا رغم رغبتها في تغيير واجهة الائتلاف إلا أنها حافظت على الأغلبية الإخوانية له، لافتة إلى أنه من المحتمل أيضا أن يتولى نصر الحريري منصب سفير الائتلاف في العاصمة القطرية الدوحة.

وتشكل الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة في عام 2012، وقد حظي بدعم دولي وإقليمي كبير في السنوات الأولى من تأسيسه، قبل أن يتراجع هذا الدعم بسبب الخلافات داخل مكوناته فضلا عن نجاح تركيا في ضمان سيطرة الموالين لها على مفاصله وبالتالي بات هذا الائتلاف يدور كليا في فلك أنقرة.

وأشعلت مؤخرا تصريحات للرئيس المنتهية ولايته نصر الحريري، يطالب فيها بتدخل تركي ضد قوات سوريا الديمقراطية، غضب عدد من مكونات الائتلاف وفي مقدمتها المجلس الوطني الكردي.



هيئة جديدة لائتلاف برئاسة سالم المسلط

إسطنبول (تركيا) - انتخب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية سالم المسلط ذي الخلفية العشائرية، رئيسا عاشرًا له خلفًا لنصر الحريري، في خطوة كانت متوقعة بالنسبة إلى الكثيرين لتحسين صورة الائتلاف التي تضررت بشكل كبير خلال السنوات الماضية حيث بات ينظر له على أنه مظلة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين.

وجاء اختيار المسلط الذي يترأس «مجلس القبائل والعشائر السورية» خلال انتخابات جرت على هامش اجتماعات الهيئة العامة للائتلاف التي بدأت في إسطنبول الاثنين وتستمر حتى اليوم الأربعاء.

وحسب بيان صادر عن الائتلاف تم انتخاب المسلط بعد حصوله على 71 صوتا من إجمالي 81 صوتا حضروا الاجتماع، فيما جرى انتخاب هيثم رحمة أمينا عاما للائتلاف بحصوله على 68 صوتا. كما أسفرت الانتخابات عن اختيار كل من عبدالأحد اصطيغو وربا حبوش نائبين للرئيس، ويتنظر أن يسمى «المجلس الوطني الكردي» (أحد مكونات الائتلاف) النائب الثالث.

وذكرت مواقع موالية للمعارضة السورية أن اختيار المسلط كان مقررًا قبل فترة من قبل المخابرات التركية التي رأت أن استمرار نصر الحريري ذي الخلفية الإخوانية بات مشار جدل وانقسام، وأنه حان الوقت للتغيير بالرهان على شخصية عشائرية موالية لأنقرة.

ويلفت مراقبون إلى أن انتخاب المسلط الذي ينتمي إلى محافظة الحسكة